معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (4)

"التكيف المجتمعي": التدمير الديموغرافي المنهج وديناميكيات سوق العمل في قطاع غزة

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

حزيران 2025

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

"التكيف المجتمعي": التدمير الديموغرافي المنهج وديناميكيات سوق العمل في قطاع غزة

إعداد: فريق باحثي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي (4)

حزيران 2025

أعد هذا الملخص السياساتي بدعم من

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل (Heinrich-Böll-Stiftung). والآراء الواردة فيها تعبر عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل

1- الخلفية

تُعد الحرب القائمة على قطاع غزة، التي يشنّها الجيش الإسرائيلي منذ 7 تشرين أول/ أكتوبر 2023، واحدة من أكثر الحروب تدميراً وفتكاً في التاريخ الحديث. فقد أسفر هذا التصعيد عن مستويات غير مسبوقة من الدمار طالت المدنيين والبنية التحتية الحيوية، ما أدى إلى نزوح واسع النطاق وخسائر في الأرواح. ولم يُسفر ذلك عن كارثة إنسانية فحسب، بل أدى أيضاً إلى تدمير ممنهج للأنشطة الاقتصادية. وحتى قبل هذه الحرب، كان قطاع غزة يعاني هشاشة بنيوية مزمنة نتيجة الحصار طويل الأمد وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ومع توقف معظم الأنشطة الاقتصادية بفعل الدمار والتصعيد العسكري، تعمّقت الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بشكل غير مسبوق. وقد تمثّلت هذه الاختلالات في تآكل فرص التشغيل، وتراجع معدلات المشاركة الاقتصادية، وانكماش كبير في القطاعات الإنتاجية، لا سيّما تلك التي تُعد مصدر دخل رئيسياً لآلاف الأسر في قطاع غزة.

يرتكز هذا الملخص السياساتي على معطيات دقيقة تكشف الكيفية التي أفضى بها التهجير القسري، والفقد الجماعي للأرواح، وتمزق النسيج المجتمعي -لا سيما فيما يطال أوضاع النساء والأسر- إلى اختلال بنيوي عميق في سوق العمل في قطاع غزة. كما يسلّط الضوء على الكيفية التي أظهر بها سكان قطاع غزة، وخاصة النساء والشباب والأسر النازحة، مرونة ملحوظة من خلال العمل غير الرسمي والتضامن المجتمعي واستراتيجيات التكيّف. وتشكل هذه النتائج أساساً للتدخلات السياسية العاجلة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار وإعادة البناء وإضفاء الطابع الإنساني على سوق العمل في غزة.

2- التحديات الرئيسية

2-1 التدمير الديموغرافي وتعطُّل القوى العاملة

غيّرت الحرب الجارية ملامح التركيبة السكانية في قطاع غزة. فبحلول عام 2025، انخفض عدد سكان غزة بنسبة 6% في ظل التهجير القسري والنزوح الجماعي لأكثر من 1.9 مليون شخص (90% من سكان القطاع) من منازلهم. وقد حوّل حجم الدمار الذي لحق بالمساكن (92% تضررت أو دُمّرت) أحياء بأكملها إلى مناطق غير آمنة. وإلى جانب هذه الخسائر المادية، فإن التداعيات الديموغرافية مقلقة؛ فقد تجاوز عدد الضحايا 52,000 شخص، من بينهم 17,581 طفلاً و12,048 امرأة، وفقاً لأحدث البيانات المتاحة عند إعداد هذه الورقة. وهذه الأرقام، وإن كانت تعكس حجم الكارثة الإنسانية، إلا أنها تكشف عن تآكل القوى العاملة المستقبلية ومقدّمي الرعاية في غزة.

2-2 انهيار سوق العمل

يشهد قطاع غزة انهياراً اقتصادياً شاملًا، تجلّى في تدهور حادّ لمؤشرات الأداء الكلي؛ إذ انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة بلغت 84.9%، في حين تجاوز معدل البطالة 80% خلال عام 2024، وهو من أعلى المعدلات المسجلة عالمياً. وقد ترافق ذلك مع تراجع لافت في معدلات المشاركة الاقتصادية؛ إذ

انخفضت نسبة الانخراط في القوى العاملة إلى 29.9% فقط، فيما لم تتجاوز مشاركة النساء 12.3%، مما يعكس عمق الخلل البنيوي في دمج النساء ضمن سوق العمل الرسمي. وفي ظل هذا الانكماش الحاد، خرجت الغالبية العظمى من القوى العاملة من سوق العمل، ليجدوا أنفسهم مدفوعين إلى الانخراط في أنشطة غير رسمية بوصفها وسيلة قسرية للبقاء. وتشمل هذه الأعمال البسيطة والهامشية، كالباعة المتجولين والمهن غير المنتظمة التي تفتقر إلى أدنى متطلبات الحماية الاجتماعية. وتتعاظم المخاطر مع اتساع رقعة تشغيل الأطفال، الأمر الذي يُرسّخ أنماط الفقر البنيوي ويُضعف فرص النهوض التعليمي والاجتماعي للأجيال المقبلة. وفي الوقت ذاته، انهار النظام التعليمي والمهني بالكامل؛ فقد استُهدفت المؤسسات التعليمية بشكل منهجي، حيث دُمّرت أو تضرّرت معظم المدارس والجامعات، أو جرى تحويلها إلى مراكز إيواء. وقد قُتل مئات المعلمين والمدربين وأساتذة الجامعات، ما قطع مسارات تطوير المهارات للقوى العاملة المستقبلية.

علاوة على ذلك، تشير البيانات إلى أن أكثر من 73.8% من الشباب لا يشاركون في أي نشاط اقتصادي أو تعليمي أو تدريبي، بينما تجاوزت نسب البطالة بين هذه الفئة 80%، مما يُنذر بضياع جيل كامل من فرص العمل اللائق.

3-2 خسائر القطاعات الاقتصادية وتآكل الأجور

تكبّدت القطاعات الاقتصادية الحيوية، خاصة التجارة والخدمات والصناعة، خسائر مالية جسيمة تجاوزت 2.2 مليار دولار أمريكي، ما أدى إلى فقدان نحو 90% من فرص العمل في هذه القطاعات. كما تكبّد قطاع النقل والخدمات اللوجستية خسائر في الأجور بلغت 242 مليون دولار، أي ما يقارب 15% من الناتج المحلي الإجمالي لغزة قبل الحرب، وهو رقم بالغ التأثير في اقتصاد هشّ يعاني حصاراً مزمناً.

في المقابل، تراجعت دخول الأسر بنحو 953 مليون دولار، أي بما يفوق ثلاثة أضعاف خسائر الأجور، مما يعكس عمق الانهيار الاقتصادي الذي طال الحياة اليومية لسكان غزة، وسط انعدام فرص العمل وانهيار منظومة الدخل الرسمي. وتُبرز هذه الفجوة الكبيرة بين كتلة الأجور المفقودة والدخل الأسري المتراجع مدى اعتماد الاقتصاد الغزّي على الأنشطة الذاتية وغير الرسمية، وتُظهر هشاشة شبكات الأمان الاجتماعي.

وقد تسببت هذه الكارثة الاقتصادية في أزمة غذائية حادة؛ فبحسب تصنيف الأمن الغذائي المتكامل (IPC)، يُتوقع أن يعاني جميع سكان غزة من الجوع على مستوى الأزمة أو أسوأ، بينما يواجه حوالي 469,500 شخص أوضاعاً إنسانية تُصنَّف على أنها كارثية.

4-2 ظهور المهن غير الرسمية والمدفوعة بالأزمات

في خضمّ الدمار الواسع الذي اجتاح قطاع غزة، أعاد الاقتصاد الموازي (اقتصاد البقاء) تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث باتت الأسواق غير الرسمية شرياناً حيوياً لتأمين السلع الأساسية كالوقود والغذاء، في ظل استمرار الإغلاقات والنقص الحاد الناتج عن القيود الإسرائيلية. ومع تلاشي الوظائف التقليدية، لجأ السكان إلى أنشطة غير رسمية فرضتها الضرورة، سعياً للبقاء وتوفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة. وبرزت أنماط جديدة

من المهن الهامشية، مثل بسطات الباعة المتجولين، وخدمات الانتظار مقابل أجر، وأعمال البناء والصرف الصحي الطارئة. كما ظهرت وظائف مؤقتة فرضتها الظروف، كمن يعملون على توفير السيولة النقدية مقابل عمولات عالية، في ظل تعطل النظام المصرفي وصعوبة إجراء المعاملات الإلكترونية. وبرزت أيضاً مهن هامشية مثل تنظيف العملات الورقية بفعل ندرة النقد وتضرر البنية التحتية المصرفية.

5-2 آليات التكيف المجتمعي

من بين أنقاض الحرب وفوضى النزوح، برز التماسك المجتمعي في قطاع غزة كأحد أعمدة الصمود الجماعي. فقد أطلق المجتمع المحلي مبادرات ذاتية، من أبرزها المطابخ المجتمعية، لتلبية الاحتياجات العاجلة للغذاء والرعاية. ويعكس هذا التكيّف منظومة من الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المتجذرة في البنية الثقافية للمجتمع الغزيّ. في الملاجئ المكتظّة ومراكز الإيواء، ظهرت أنماط متعددة من التضامن المجتمعي الإيجابي، مثل تجميع الدخل، وتبادل الأدوار في رعاية الأطفال، وتأمين الغذاء وتبادل الأخبار عن المفقودين من الأقارب.
مع ذلك، وفي بعض الحالات، لم تخلُ الاستجابات من مظاهر سلبية، إذ اضطرت بعض الأسر إلى تشغيل أطفالها أو تزويج الفتيات في سن مبكرة كوسائل قسرية لتخفيف الأعباء الاقتصادية. ومن المهم التمييز بين هذه الأنماط لتجنّب تبرير أو تسويغ الممارسات الضارّة ضمن سياقات التكيّف.

3- التوجهات السياساتية التمهيدية للتعافي المجتمعي

1-3 يُعد توفر البيانات المتعلقة بسوق العمل والأسر في مناطق النزاع أمراً بالغ الأهمية لفهم كيفية تأثير الحروب على المسارات المهنية للأفراد وأنماط سلوكهم في سوق العمل. ومع ذلك، فإن البيانات المتوفرة حول سوق العمل في غزة غالباً ما تفتقر إلى العمق الزمني اللازم، وهو عنصر أساسي لتتبّع الأفراد على المدى الطويل وتحليل التأثيرات المتراكمة للصدمات الناتجة عن النزاع على حالة التشغيل، وقرارات المشاركة، واستراتيجيات التكيّف، وتنمية رأس المال البشري ومن دون هذه الرؤية الزمنية المتماسكة.

2-3 يُعد توسيع نطاق المساعدات الإنسانية أحد أوجه التدخل المباشر الذي لا يمكن الاستغناء عنها، إذ يُفترض أن يتم ذلك من خلال تعبئة الموارد الدولية بشكل عاجل لتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء، والمياه، والتحويلات النقدية، والوقود. إن غياب هذه الأساسيات لا يؤدي فقط إلى تفاقم الأزمة الصحية والاجتماعية، بل يعيق أيضاً أية محاولات لإعادة بناء شبكات الإنتاج المحلي. في هذا السياق، تبرز أهمية **استعادة البنية التحتية للخدمات الحيوية، كشبكات المخابز والمطابخ المجتمعية**، لضمان توزيع عادل وفعّال للمواد الغذائية ضمن بيئة تتسم بندرة الموارد وغياب مؤسسات الحكم المحلي الفاعلة.

3-3 في المقابل، لا يمكن للاعتماد على المساعدات وحدها أن يُشكّل استراتيجية كافية أو مستدامة. بل تقتضي الضرورة تبنّي مقاربة مزدوجة تجمع بين الاستجابة الإنسانية العاجلة وتفعيل أدوات الإنعاش الاقتصادي. ويتجلى ذلك في أهمية **إطلاق برامج تشغيل طارئة، كآليات "النقد مقابل العمل"** التي توفر مصدر دخل مؤقت في سياق يعاني من بطالة جماعية وانعدام النشاط الاقتصادي المنظم. كما أن تمويل مشاريع بناء المهارات يمثّل ركيزة أساسية لبناء القابلية للتشغيل، لا سيّما في صفوف الشباب الذين انقطعوا قسراً عن التعليم والتدريب المهني.

4-3 تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محوراً حيوياً في هذه المقاربة، إذ يمكن من خلال تقديم منح تمويل صغيرة أو قروض ميسّرة تمكين هذه المنشآت من استعادة نشاطها، بما يساهم في ضخ السيولة وتنشيط حركة الأسواق المحلية، وتعزيز التكامل التجاري عبر المعابر حين تسمح الظروف بذلك.

5-3 يُعد **النهوض بالقطاعات الإنتاجية الحيوية، مثل الصناعات الغذائية، والنسيج، ومواد البناء، إضافة إلى دعم الزراعة وصيد الأسماك**، أولوية تنموية تكتسب طابعاً استراتيجياً، لا لكونها مصدراً للدخل فقط، بل أيضاً لدورها في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات. يتطلب هذا النهوض توفير مدخلات الإنتاج الأساسية، وإعادة تأهيل الأسواق المحلية، وشبكات النقل، وتمويل إعادة تشغيل المصانع والمزارع المتضررة جزئياً أو كلياً.

6-3 توازيًا مع ذلك، تشكّل الحماية الاجتماعية والدعم النفسي الاجتماعي أحد أهم أوجه التدخل الواجب تعزيزها، في ظل ما خلّفته الحرب من آثار نفسية عميقة، خصوصاً على النساء والأطفال. إن **توسيع برامج الأونروا ووكالات الأمم المتحدة لتشمل خدمات الدعم النفسي والاجتماعي ضمن المجتمعات المحلية يُعدّ رافعة أساسية في جهود التعافي.**

7-3 من المهم في هذا السياق **التأكيد على دور الشراكات متعددة المستويات**، التي تربط وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالمجالس المحلية واللجان المجتمعية، لضمان توجيه المساعدات إلى الفئات الأكثر تضرراً على أساس أولويات محلية واضحة. كما يتطلب تعزيز هذه الشراكات تجاوز النمط التلقيني في تقديم الخدمات، نحو نماذج تشاركية، تتيح للمجتمعات تحديد احتياجاتها، والتأثير في تصميم وتنفيذ التدخلات.

8-3 بالنظر إلى المستقبل، فإن **جهود التعافي لا ينبغي أن تقتصر على الاستجابات الآنية، بل لا بدّ أن تشمل استثمارات بعيدة المدى في إعادة بناء البنية التحتية الحيوية**، بما في ذلك شبكات الكهرباء والمياه والأسواق، باعتبارها شرطاً أولياً لاستعادة القدرة الاقتصادية. من الأهمية بمكان أن تُصمَّم هذه الجهود ضمن إطار تنموي متكامل يأخذ بعين الاعتبار التوازن بين تلبية احتياجات البقاء العاجلة، مثل الغذاء والتحويلات النقدية والخدمات الصحية، وبين بناء القابلية للتشغيل وخلق فرص العمل المستدامة.

9-3 كما ينبغي الاعتراف رسمياً ومؤسسياً بدور شبكات التكيّف المجتمعي التي نشأت خلال الأزمة، والعمل على تمكينها ودعمها، من خلال الاستثمار في المبادرات المحلية مثل مشاريع الطاقة الشمسية أو جمع المياه، والتي تساهم في تقليل الاعتماد على المصادر المهدّدة، وتعكس قدرة السكان على التكيّف والابتكار رغم الكارثة.